

1 ونعم نعم الله الرحمن الرحيم ربنا

ابن انشأه ليدروا ما هي ومقابلتها فوالله ان يكون

مقابلتها معلومة في قوله ان لا يكون العدم والاشياء هي الامور العام

ولم يكن بحيث عنهما في مقابلتها الامور العامة لتطبيقها وكما ان يكون معلوما

على الامور العامة فلم يكونا داخلين في الامور العامة ويكون بحيث عنها

لتطبيقها بناء على انها مقابلها الوجود والامكان وبها من الامور العامة

ثم ان هذا التعريف للامور العامة يصدق على الاحوال المحضة بالحواهر المتساولة

لكل الاحوال للوجود والماضي ويمكن ان يقال ان تلك الاحوال واحدة في الامور العامة

بالموقع امر او ههنا او الماد بالامر العام ههنا ما لم يقفوا الى المادة لكن يقارنها

وهو ما هي في الفلسفة الاولى والعلم الكلي على ما مر انفا فانه حديث

قسم الالهي بالموقع الاسم الى قسمين الالهي والعلم الكلي ثم ذكر ان

المعرفة الاولى في الامور العامة فهم منه ان المراد ما هي في علمه

العامي الالهي وهو الذي في العلم الكلي وان لم يكن هذا الاصل

للامر العام موافقا لما اشتهر في الكتب الكلامية في ههنا شي وهو ان

العلم

وذلك غير ممكن لان كل ما في الدنيا يكون صورة كلية فتأمل في الاشياء التي لا يتم  
ان ما عدم لم يبق هو تبه المعينه فعل القول قد عرفت انه ما عدم لم يبق هو تبه في  
ولاء الله اني بعينه على اولى حجت خصوصية معدوم فلا يصح الحكم عليه اصلا اقول  
اس ابضا قد عرفت فساد قوله قدس سره لان العدم الظاهري لا يمكن  
مانفا آه فعل اقول لو كان المراد من عدم مانفة العدم عدم استفداه في المنفعة  
لهم كما لبيان ولا يرد عليه ان العدم الظاهري على الوجود ليس طبيعته نوعية لا واره  
حتى كون ما يقضيه واحد اولين سلم ان ذلك كما في ان يكون افراده مختلفة  
في المنع وعدمه بواسطة اخصوصية الطسعة والسوية او معنى المقدم الواحد لا  
عنه سواء كان ذلك المقدم نوعا لا واره ام لا ولو كان اخصوصية الطسعة السوية  
يدخل لم يكن العدم مستفلا مانفة بدخلف اقول حمل المورد مانع على ان  
في احمد كى هو لاط لا على ما اعبر مع خصوصية كونه مستفلا مانفة واهد او واره  
ما واره من الابراريني ولا كفى وروو هملح ولقد حله على مانع المستقل وان  
اندى ظاهرا لكن لم ينفق حصه ولم سم البيان كما زعم ادلا حد ان يقول لعل  
العدم الظاهري ليس مستفلا بل مع بعض اخصوصيات وذلك لو جيب احد  
ان يكون مع جنس وكان مانفة مسر واط بعض منوع مخصوص والمانان  
يكون مع نوعيا وكان مانفة بشرط شخص خاص فلا يرد ان لم ينفق حصه

مداره

وتأثير آخر في الزمان هذه عبارة ولا يخفى دلالتها على ما ذكرنا وسأبسطها  
 تناسب مجالها المحلقة بالبصر والكثير قول مكن اللى كلام المصنف راجع الى ما اشار اليه  
 اللى من ان هذا البرهان اخفى ما خذ اجماعا يوجب ذلك بان يجرى ان يكون تلك القوة وان  
 انقسمت بانقسام محلها لكنها غير متشابهة كالقوى الحيوانية والنباتية ولو سلم ان الكلام  
 والقوة المتشابهة لها في الوجود البسيط فيمكن ان يجرى ان يكون ما نفي في الوجود  
 ليس متشابهة تأثير الكلى الكلى بل يكتفى ان يكون حاسا الانفصال لا يجرى تأثير الكلى  
 الواردة على الاجزاء كما قاله الامام الرازي ولو سلم فيجوز ان لا يكون متشابهة تأثير الكلى  
 ويكون تلك القوة مستندة الى شخص هذه القوة القائمة بالكل او شخص محليها لا بد  
 ذلك من ذلك انقول الامر كذلك العقل الصحيح انقول قد مر في بيان ان الطبيعة  
 انطباق احد المقادير على الاخر بالمساواة والاساواة وان كان حاصلا من ذلك  
 كان اذا كان ذلك موجودا في ما صح به قدس سره هناك تأملت في ان الغير المتساوي وان لم  
 موجودا هل هو كذلك موجودا في ذهني قلت موجودا في ذهني ان كان في الوجه هو في  
 فظ ان ذلك لفظ بالوجود ان ويا جزاء ذلك تساوي الابدان والمقادير في ما صح به قدس سره  
 وان كان في الوجه العقلي على الوجه الكلي وطا انه لا يكون لطبيعي احد المقادير على الاخر  
 او التفاوت اما ذلك الوجود هو في ما صح به قدس سره في الوجود الكلي راجع وجرانه في سلامة الفكرة كيف  
 ولو كان كذلك يلزم ان لا يكون للعقل حكم على زيادة غير متناهية معدوم على غير متناهية او معدوم في الوجود  
 ان لا يكون العقل على قدرته في الوجود الكلي في الوجود الكلي في الوجود الكلي في الوجود الكلي في الوجود الكلي  
 ان يوفق في الايام ماء الكتاب الصلوة على الصلوة في الوجود الكلي في الوجود الكلي في الوجود الكلي في الوجود الكلي

